

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### رؤية المرحوم الوالد تجاه التشكيك في الإرادة والاعتبار

ونحن عقيب ما شرحنا مقالة السيد الخميني، نتفرّغ الآن إلى الفوارق والجواب عن نظرية المرحوم الوالد والسيد الخميني، فإن النظر النهائي للسيد الخميني هو أن الاعتباريات تحظى بالمراتب والدرجات شدة و ضعفاً، وقد ترقى لمرحوم الوالد في ذلك معتقداً بأن التكوينيات أيضاً (علاوة على الاعتباريات) لها أهلية التشكيك والتدرج، وبالتالي يعتقد الوالد بأن الإرادة تتشدد وتضعف من أجل المصلحة الواقعية ولو تكونت الإرادة الضعيفة لدى العرف لغير عنها بالاستحباب، ولكن لو هاجت الإرادة القوية لدى العرف لغير عنها بالوجوب.

وامتداداً لإمكانية الرُّتب والدرجات في الاعتباريات والتقوينيات قد فرع الوالد و مثل لها الملكية حيث إنها ربما تنشأ متزللةً وربما تجعل صلبةً و رصينةً، وكذلك النكاح المتشعب إلى حالة الدوام وإلى المنقطع الموقت، فهما يُشيدان نظرية الترتيب والدرج في الاعتباريات.

### كيفية مواجهة المرحوم الوالد مع مسار السيد الخميني

ثم يرجع المرحوم الوالد إلى موضوع الأمر والوجوب، فيخالف منهجه السيد الخميني في النهاية، ويصرّح بأن الوجوب منبثق ونابع من نفس البعث والإرسال وفقاً للمشهور، بحيث يُعد الوجوب مخزوناً و مكوناً في جوهرة صيغة: أفعل، فوقئذ سنستنبط منه الوجوب، وذلك مع غضّ البصر عن نوعية المبادر أو مدى درجة الإرادة حتميةً أو غيرها، وبالأخير يعتقد الوالد بأن معتقد الشيخ الآخوند هو السلك السويّ و السيد (وفقاً للمشهور) و ذلك بأن الوجوب متباين و منسق من لفظ الأمر بالتحديد.

### ردية تجاه تفكير السيد الخميني حول الاعتباريات و بناء العقلاء

1. و حيث إن السيد الخميني قد تسلّم التشكيك والرُّتب في الاعتباريات فقط، فنعارضه بأنه تفكير مستغرب و مهجور إذ وفقاً لتصريحات السيد البروجري و المحقق النائيني، فإن نفس الاعتبار بالتحديد لا أهلية و لا شأنية له بالتصعيد أو التخفيف شدةً و خفةً بل أمره يدور مدار الوجود و العدم فإذاً يعتبر و إما لا، بل المحقق النائيني قد هتف معلناً بأن الأمر يُحقق موضوع حكم العقل فعندئذ سوف يرى العقل بأنه هل المالك متوفّر ليحكم بالوجوب قضاءً لحق المولوية أم لا فلا يحكم أساساً، و يبدو جلياً الجلي أن الشكّ و الارتياب فلا يطرب على الأحكام العقلية بل المالك إما متوفّر و إما لا، إذن فلا ترتّب و لا تدرج في الملّاكات ليسري إلى الاعتبارات (و إنما التشكيك يقع على مرحلة الإرادة أو على مرحلة الشوق فوق الخلط بين مرحلة الاعتبار و مرحلة الشوق و الإرادة).

2. و أما مقدار استعمالات الأمر فإن السيد الخميني يعتقد بأنه لو تكاثرت استعمالات الأمر في الوجوب لتمّ مبني العقلاء في امتصاص الوجوب، ولكن أتى لنا من هذه الكثرة إذ إن صاحب المعالّم قد ادعى عكسه بأن أغلبية استعمالات الأمر هي في نطاق المستحبات.

3. وأما بالنسبة إلى الإشكال على البناء العقلائي فربما السيد الخميني يُحامي عن نفسه بأن العقلاء كثيراً مَا يَبنون أَبنَيَّهُم على التَّعْبُدِ البحت، فلا يَهْدِفُون إلى كشف الملاك و مدى درجة الإرادة لدى الشارع، إذن فالبناء العقلائي لا يَبْتَني على الكشف دوماً بل ربما تعبدوا في الحكم بالوجوب لولا الترخيص، وهذا ما نوَّد تسجيله بأن حكم العقلاء بالوجوب لا يكشف عن الإرادة الحتمية لكي تنسكب الإشكالات السالفة.

ولكن نلاحظ عليه بأن البناء العقلائي على الوجوب ليس دوماً على أساس التَّعْبُدِ البحت، بل ربما يَبْتَني تفكّرَهُم وفقاً للملاك المنكشف لديهم فحيث يُحرزون الإرادة الحتمية سوف يستنتاجون الوجوب لا عبر التَّعْبُدِ البحت.